

وجهة نظر

صناعة الكراهية

□ في حفل تنصيب باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية الشهر الماضي ألقى هذا الرئيس الطموح خطبة سيبقى صداها بلا شك لفترة طويلة كونها حملت في طياتها معان كثيرة للشعب الأميركي وأيضاً لشعوب العالم.

إذ قال أوباما «إننا نحتشد اليوم سوياً لأننا اخترنا الأمل وليس الخوف» في الوقت الذي اعترف فيه بجسامة التحديات والأزمات المتعددة إلا أنه أعلن عن انبثاق «عصر جديد من المسؤولية» واعداً بمستقبل باهر.

أوباما كان يتحدث من موقعه أمام جمهوره، إلا أن ما مرت به أميركا والعالم، مرنا به جميعاً دون استثناء، والأخطاء السياسية التي ارتكبت خلال السنوات الماضية منذ الحادي عشر من سبتمبر لم يكن سببها سوى تطرف من مختلف الجهات التي دفعت بالعالم إلى أن يحترق في أماكن عديدة.

إننا أيضاً بحاجة إلى أن نحتشد ونختار الأمل وليس تخويف المجتمع من بعضه بعضاً، وليس الكراهية أو التكرية. هناك من يعتقد أن صناعة الكراهية قد تصب في مصلحته وتنفعه دون غيره، ولكن الواقع أن الكراهية نارا تآكل الأخضر واليابس، ومهما



hamad.algayeb@alwasatnews.com

دروس من الأنظمة الديمقراطية... المنظومة الإسكندنافية نموذجاً (3)

تصوراتهم في المسائل الأساسية الجوهرية المتعلقة بمستقبل البلاد، من دون أية وصاية من أحد. ومن بين أكثر الضمانات التي يشدد عليها الدستور الدنماركي، التأمينات الاجتماعية والإقتصادية والخدمات الصحية وتعيضات البطالة عن العمل وتأمين التقاعد ومجانبة التعليم والتوزيع العادل للثروة الوطنية، وتمتع المواطنين بحق النقاش والمشاركة في صنع قرارات الدولة والمجتمع، وحرية التعبير وحرية الصحافة، وحق التصويت وحرية المعتقد، وحرية التجمع، وتكوين النقابات العامة وحرية التظاهرات، وحق التملك، وحق الاستجواب الدستوري والمكاشفة والمساءلة والمحاسبة.

(التحول السلمي):

حصل الشعب الدنماركي على الديمقراطية التي كان يطالب بها على مدى عقود طويلة في يوم الخامس من يونيو / حزيران من العام 1969، بعد أن أجبرت التحركات الاحتجاجية الشعبية الملك فريدريك السابع، على إعلان الدستور، حيث كان المواطنين في البلدان الأوروبية في ذلك الوقت يتحركون للضغط على الأنظمة الملكية المستبدة من أجل الحصول على الديمقراطية والحرية، وقد مرت الحركة الاحتجاجية الدنماركية بطريق التحول السلمي من دون إراقة الدماء، بعد خروج المواطنين إلى الشوارع متعهدين بأسلحة الحكم عبر توسيع نطاق التظاهرات السلمية والعصيان المدني، مما اضطر الملك إلى الانصياع إلى مطلب الشعب خوفاً من انفجار الثورة ضده، فتحول أمام ذلك الضغط الشعبي عن معظم صلاحياته الواسعة والمطلقة، فتحول بعدها إلى مجرد رمز لألمة، بعد الإعلان عن الدستور الذي جعل الشعب الدنماركي مصدر السلطات جميعاً.

(تعديل الدستور):

عدل الدستور الدنماركي مرات قليلة جداً، من بينها العام 1953، عندما لم يستطع الملك أن ينجب ولداً يرث العرش، مما قد سهل التعديل على إبنته في تولي العرش من بعده، وجاء التعديل الآخر المهم، الذي أتاح للمرة حق الترشح والانتخابات للمجالس البلدية والبرلمان وحق الشباب (18 سنة) في التصويت العام، ثم استمرت التعديلات البسيطة بما يتواءم مع الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الملحة، حيث يضع الدستور خطوطاً عريضة مبنية وفقاً لمبادئ القانون والحكم البرلماني الدستوري الذي قد يمهّد تجديد مسارات الدولة الديمقراطية الدستورية، إذ يأتي الحكم من خلال التصويت الحر والمباشر الذي تنبثق منه السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) التي تراقب بعضها البعض لتكون بالتالي في خدمة المواطنين وحماية حرياتهم وحقوقهم الأساسية المكرسة في الدستور وأعراف الدولة.

(المؤسسة التشريعية) البرلمان:

يتكون مجلس الشعب (البرلمان) الدنماركي من 179 عضواً تتم مشاركتهم في البرلمان عن طريق الاستفتاء الشعبي العام (الانتخابات النيابية) الذي يشارك فيه كل مواطن كامل الأهلية (من 18 سنة) ومدة الدورة البرلمانية أربع سنوات. ومن بين هذا العدد من أعضاء البرلمان، ينتخب عضوان فقط من جزيرة (بييون) واثنان من جزيرة (أفكلولاند) وهي جزر تابعة



« هاني الريس ناشط حقوقي بحريني

□ في الحلقة الأولى، تحدثنا عن المملكة السويدية وطبيعة نظامها الديمقراطي الدستوري في المنظومة الإسكندنافية، وفي هذه الحلقة نسلط الضوء على التجربة الدنماركية.

(المملكة الدنماركية)

الدنمارك، هي أقدم مملكة في أوروبا، حيث توحدت البلاد، في نهاية القرن العاشر الميلادي، تحت راية الملك هيراله، وسلاطة متصلة من خمسين ملكاً وملكيتين، وهو يعتبر رقماً قياسياً إمتداد أكثر من ألف عام، وعلى رغم من أن ليس جميع الملوك الدنماركيين أبطالاً عالميين، فإن لمملكة الدنماركية عبر ألف عام من تاريخها من ملوك الفايكنج حتى المملكة البرلمانية الدستورية الحديثة والمعاصرة، قدرة فائقة على التأقلم مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على امتداد القرون الغابرة، وبصورة واضحة فإن العرش الدنماركي الذي استطاع أن يحافظ على بلد صغير يقع على حافة القارة الأوروبية التي شهدتها الحروب والثورات الدراماتيكية وإصلاحات واحتلالات أجنبية، إنه العرش الملكي الذي استطاع أن يحافظ على حلم الشعب متوقداً، لقد كانت ولاتزال العلاقة الشخصية بين كل ملوك البلاد والشعب، هي الرابطة العميقة الجذور والراسخة في الدنمارك، وهي كانت ثمرة المشاركة الشعبية والمشورة والتعاون البناء والصديق بين العرش والمواطنين.

وقد أشار عدد من المؤرخين، إلى أنه ما كان لهذه العلاقة أن تستمر وتبقى راسخة إلى هذا الوقت، لولا أن الجالس على العرش يجسد الصفات التي يعتبرها الشعب صفاتهم، وبمعنى آخر عندما يرى الناس في ملوكهم وولاء أمرهم أنفسهم.

(الحكم البرلماني الدستوري):

بدأ الحكم الديمقراطي في المملكة الدنماركية لأول مرة في العام 1849، وفي العام 1951، أدخل النظام البرلماني الدستوري، عملياً وقانونياً، وقد تم تدوين هذا النظام في القانون الأساسي للدولة منذ العام 1955.

ووفقاً لهذا القانون، فإن السلطة السياسية والقانونية في البلاد، تكون في قبضة المؤسسات التشريعية (البرلمان) والتنفيذية (الحكومة) واستناداً إلى هذا المبدأ، فإن الحكومة يجب أن تحصل على موافقة غالبية أعضاء البرلمان حتى تستطيع الاستمرار في تسيير أمور السلطة.

وقد بني القانون الأساسي للحكم في الدنمارك، على مبدأ تقسيم السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وضروة تعاونها المشترك لإدارة دفة السلطة والحكم الذي حددها الدستور في جميع نصوصه حول «احترام رأي الأمة»، وتساهي بحقوق المواطنين جميعاً بصرف النظر عن الانتماء السياسي والتوجهات العقائدية والدينية، وحق جميع المواطنين نساء ورجلاً وشباباً في طرح

كانت التحديات فلإننا نؤمن جميعاً بوحدتنا الوطنية ونؤمن بحكم القانون على الجميع ونؤمن بأن النزاهة والعمل السلمي هو السبيل الذي يحفظ بلادنا ويحفظ أمنا واستقرارنا.

وبالتالي لا داعي لأن ندعم بذور الكراهية هنا وهناك داخل مجتمعنا الذي ستم حال أزمة الثقة بدلاً من معالجة الأمور بحكمة والانزلاق في منحدر يهلك فئات المجتمع ويشغله بصغائر الأمور التي لا تحل أساس المشكلة بل تزيدها تعقيداً.

فالأضرر لا يعرف فئة دون أخرى ولكنه شامل للجميع، إن لم يكن اليوم فغداً يكون من نصيب أبناء زارعي بذور الكراهية.

أوباما تحدث بصفتها إنساناً، سواء استطاع أن ينجح ما وعد به شعبه، أو أن يتبع سياسة أكثر توازناً في منطقتنا، أم أنه لم يستطع، ولكن ما من شك أنه بعث روح الأمل لدى الكثيرين في أنحاء العالم، لأنه بدأ باعترا ف بعض الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة السابقة بالاعتماد على القوة القاهرة، وقال إنه سيعتمد «القوة الذكية» التي تغلب السياسة المدعومة بالإمكانيات والقدرات المتاحة.

ريم خليفة
reem.khalifa@alwasatnews.com

روافد

« قاسم حسين

kassim.hussain@alwasatnews.com

حكايات من الزمن القديم!

□ في الستينيات والسبعينيات، كانت الحركات السياسية تطبع منشوراتها على الآلة الكاتبة، ويتم نسخها وتوزيعها على الناس.

في بعض البلدان، كانت «الأجهزة» تقوم بتقييم الآلات قبل بيعها وعمل «كود» خاص بكل آلة، يوضع إشارة صغيرة تلحق بحرف معين، ليسهل التعرف على صاحبها فيما لو قبض على المنشورات. ولو قبض لبعض الباحثين اليوم دراسة تلك المنشورات لرأها نسخاً أولية مما ينشر اليوم في الصحف العربية أو يذاع في الفضائيات! مع ذلك كانت سبباً في دخول العشرات إلى السجون العربية. كذلك كان الفاكس الذي يستخدم لإرسال الأخبار للخارج ساحة أخرى للملاحقات!

الآلة الكاتبة دخلت التاريخ، ولكنها في بدايات دخولها للخليج كانت تحتاج إلى معاهد خاصة لتدريسها! ومع دخول أجهزة أخرى أكثر سرعة وعملية أحيلت الآلة الطابعة على التقاعد، ولو تحدثنا مع أبنائنا اليوم عن شيء اسمه «آلة كاتبة»... لمافهم معناها أصلاً!

ربما يتذكر الكثيرون بداية التسعينيات، حيث انتشر جهاز صغير اسمه (البليبي)! كثيرون أيضاً نسوه، وعندما يتذكرونه اليوم يضحكون! لكنه كان يُستخدم على نطاق واسع، خصوصاً لأخذ المواعيد بين المخطوبين والعشاق! وكان يوهها مصدر الفخر والشعور بالوجهة لدى البعض، فيبتكروا أن ترفعه أمام الناس لتبيان أهميته، ولكن تذكره اليوم يبعث على الضحكات! لتتذكر أيضاً، أن «البليبي» كان يُباع بـ 80 ديناراً، أي ما يعادل أجرة شهرين للشغالة الأجنبية، أو نصف راتب العامل البحريني البسيط، ولو عُرض اليوم لما اشتره أحد بربع دينار! مع ذلك جاء «الموبايل» من رحم «البليبي» المضحك، بفضل التطور التقني، وأحاله على التقاعد إلى الأبد. بل أنه أراح الهاتف المنزلي من مكانته التي هيمن فيها على مدى نصف قرن وحل مكانه، فأغلب مكالماتنا اليومية تجري من الموبايل، ومع كل هذا التطور التقني كانت «الأجهزة» تلاحق الأخطار المحتملة وما يمكن أن تسببه من «وجع رأس»، في لعبة ملاحقة أذلية كما في أفلام كارتون ميكي ماوس!

الموبايل أيضاً كان في أول ظهوره وسيلة للتباهي من أنه كان كبير الحجم حتى سُمي بـ «الطابوقة»! وحين صغر حجمه وقُلَّ سعره، كان عليك عندما تقترب من منطقتك السكنية، أن ترفعه إلى أذنك ليرك الناس، ويعرفوا أنك مشغولٌ في مكالمه مهمة! ومع ذلك استهلك الموبايل عمره الافتراضي حتى أصبح لعبة بأيدي الأطفال!

في مطلع التسعينيات، كان العالم على موعد مع تدشين البث الفضائي، الذي أطاح بالإعلام الرسمي الكلاسيكي، وأحاله على التقاعد. وهكذا انتهت ثلاثة عقود من سيطرة الإعلام ودوره في تسليمة الجمهور وتخديره بالأفلام والمسلسلات المكررة، لصالح الفضائيات التي أوقظت الجمهور النائم وجعلته يتطلع لمغامرة حظيرة الحيوانات إلى آفاق المواطنة والحقوق. في منتصف التسعينيات، كنا على موعد أيضاً مع دخول عالم الإنترنت، الذي فتح أبواب السماوات، أمام تدفق الأخبار والمعلومات والتقارير وصور انتهاكات حقوق الإنسان، ونشر القضايا والهموم المحلية على العالم، وسقطت خرافة الخصوصية التي استخدمت طويلاً لقمع الرأي الآخر وتكبيله.

شعبٌ نصفه دون سن العشرين، بلدٌ يسجل واحدة من أعلى نسب الدخل على شبكة الإنترنت. السوسيوولوجيون يقولون إنه سيأتي يوم قريب، سيُعتبر فيه إغلاق المواقع الإلكترونية أمراً مضحكاً، ودليلاً على الفشل في أكثر من مجال.

يفسره سوى مصالح فئاتها المختلفة المنطلقة من خلفيات تاريخية متخلفة.

4 – تراجع الاتجاهات المعتدلة، وتقدم، بدلا منها، التيارات المتطرفة، ذات الطروحات الحادة، التي تنحصر وظيفتها الأساسية في سكب الزيت على النار، وتاجيع أوار الصراعات.

5 – تآكل عوامل دينامية في البيئة السياسية وجمودها عند محطات توقع منه الجميع تجاوزها من أجل الانتقال إلى مراحل أعلى منها.

وأمام المنعطفات التاريخية، تجرز مجموعة من القوى غير المتجانسة، وتجرز على السطح تحالفات سياسية، قد تبدو غير منطقية في مظهرها، لكنها متناسقة ومتكاملة في جوهرها، ويمكن تصنيف القوى التي تنتشط، بوعي منها أن مجتمعها يقف أمام منعطف تاريخي، أو بدون ذلك الوعي إلى الفئات الأتية:

1 – القوى المجارفة وأحياناً تكون انتهائية، وهذه تحاول أن تتقدم الصفوف في تلك المنعطفات، من خلال ترويجها لشعارات براقية، تدعو لتحقيق مطالب أتية تدغدغ عواطف نسبة لا يستهان بها من الجماهير، وتكون قادرة على الرزج بها في معارك ضارية تنهك قوى تلك الجماهير وتنفقها زخماً عند الوصول إلى النقاط الحرجة في تلك المنعطفات، الأمر الذي يبيح لتلك القوى أن تجني ثمار ذلك «التهييج» الذي افتعلته، لأنها الوحيدة التي كانت قد حافظت على طاقاتها في المراحل السابقة.

2 – القوى المحافظة، وهي التي تركز التغيير ومن ثم فهي تقف خائفة مرتعبة أمام أي شكل من أشكاله، مهما كان هذا التغيير طفيفاً أو حتى سطحياً. لا تتوقف هذه القوى عن مساعيها لإيقاف حركة التغيير، وهي من أجل ذلك لا تتردد عن نسج أي شكل من أشكال التحالفات التي قد توصلها إلى التحالف مع القوى الانتهازية التي

تتلون بلون الغلظ التي تعقد صفقاتها معه.

3 – القوى المتذبذبة، وهي التي، بحكم تكوينها الاجتماعي، وفي أحيان أخرى، من جراء تجربتها السياسية، وغير قادرة على تحديد موقفها على نحو واضح وجلي منه. هذه هي من أخطر القوى أمام المنعطفات التاريخية، لأنها، وفي أوقات غير متوقعة، تباغت حلفاءها بمواقفها المتغيرة التي قد ترجح، وفي لحظات تاريخية حاسمة، كفة فئة على أخرى.

4 – القوى العقلانية الرائدة، وهي ذات المصلحة المباشرة في التغيير من خلال نظرتها المستقبلية الرائدة القائمة على تحليلاتها الصحيحة المستقاة من تجربة سياسية غنية، ومستمدة من قراءة صحيحة للواقع، بما يمثله من صراعات بين الكتل السياسية المختلفة والفئات الاجتماعية المتضاربة المتصالح. هذه القوى هي الوحيدة المؤهلة والقادرة على قيادة المجتمع، بأقل الخسائر إلى بر الأمان من دون التفریط في عوامل تقدمه، ومن دون أية تضحيات غير مبررة مصدرها التهور أو أوها م حرق المراحل.

من الخطأ رسم خطوط حادة فاصلة بين تلك القوى، فالحراك السياسي – الاجتماعي، وخصوصاً أمام المنعطفات يفرغ التماهي بين تلك القوى، ويجبرها، بمنطق التاريخ والقوى التي تسير، على نسج تحالفات فيما بينها، لكنها لاستطیع إلا أن تكشف عن هويتها الحقيقية لحظة عبورها ذلك المنعطف.

إن القول إننا أمام منعطف ليس القصد من ورائه التشخيص النظري السريع، أو الدعوة السياسية العاجلة، من أجل الوصول إلى حل آني سريع للزمة التي تقف أمامها اليوم القوى السياسية المنخرطة في الصراع المحتدم اليوم بينها، بقدر ما هو استجابة منطقية تدعو تلك القوى الصادقة منها، كي تمارس دورها الريادي العقلاني في عبور ذلك المنعطف.

أمام المنعطفات التاريخية

□ ليس هناك من شك أننا في البحرين نقف اليوم أمام منعطف تاريخي. هذا المنعطف هو جزء من، أو امتداد لمنعطف تاريخي أشمل وأوسع نطاقاً يقف أمامه العالم اليوم. تدلل على ذلك مجموعة من الحقائق والشواهد التاريخية القائمة، التي تنصدها الأزمة البنوية الطاحنة التي تصفح بالاقصاد العالمي، والتي كشفت عن هشاشة الهياكل الاقتصادية التي لم تعد قادرة على الاستجابة لمنطلقات الاقتصاد المعرفي التي ولدتها ثورة الاتصالات والمعلومات، ثانياً العجز التي تتكشف عنه المنظمات الدولية من أمثال الأمم المتحدة التي تهشم دورها كي يكاد أن يصل إلى الغياب، وأكدت ذلك أزمات من مستوى حالات العراق وأفغانستان، بل وحتى جورجيا. تعزز من ذلك أيضاً، النتائج التي تخضعت عنها انتخابات الرئاسة الأميركية، وخسارة ماكين أمام أوباما، الذي يتحدر من أصول إفريقية بجذور دينية إسلامية، وفي نهاية المطاف نصل إلى بروز الاقتصادات الناشئة مثل الهند والصين وإزاحتها رموز لاقتصادات دولية مثل ألمانيا وبريطانيا، وتحولها إلى عملاقة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

وتدلل على أننا في البحرين نقف أيضاً أمام منعطف تاريخي، مجموعة من الشواهد، من بين أهمها:

1 – التوتر بين أطراف من المعارضة والسلطة، الأمر الذي يعبر عن عودة انعدام الثقة بينهما، والتي كان يفترض أن تنعزز في مرحلة ما بعد الميثاق والدستور. هذا التوتر الذي يوسعنا أن نفسره، لكن لسنا قادرين على تجريده.

2 – تردد القرارات الإيجابية الرسمية من دون أي مير ما يفقدها المبادرات الضرورية التي تحتاجها لتسيير أمورها.

3 – تمزق المعارضة وتناثرها، حتى في نطاق العقيدة الواحدة، أو في إطار الإيديولوجية المتناسقة، والتي هي الأخرى ليس هناك ما



« عبيدلي العبيدلي

ubaydli.alubaydli@alwasatnews.com

أمام المنعطفات التاريخية،

تبرز مجموعة من القوى

غير المتجانسة، وتبرز على

السطح تحالفات سياسية،

قد تبدو غير منطقية في

مظهرها، لكنها متناسقة

ومتكاملة في جوهرها